مجلة المعجمية - تونس

ع 24

2008

أثر السّياق الاصطلاحيّ
في استقرار المصطلح النحويّ العربيّ

توفيق قريرة

0 – مقدّمة :

كان لغياب التعريفات الدقيقة والحدود المضبوطة في كتب النّحاة العرب الأوائل من أمثال سيبويه أثرٌ في الشروح اللاّحقة تمثّلت في غالب الأحيان في تدبّر السياقات التي وردت فيها تلك المصطلحات ومحاولة استقرائها لاستخراج حدود تامّة أو تقريبيّة منها، فمثّل السياق الاصطلاحيّ لذلك أهمّ مرجع استوحى منه النحاة الشرّاحُ التعريفات الصريحة. لكنّ اللاّفت في بعض المصطلحات أنّها كانت تتطلّب من النحاة اللاّحقين تقريبات وافتراضات تفتح الخطاب الاصطلاحي النحويّ على التّأويل لما قصده المؤسسون من العبارات التي وضعوها. وكان للتأويل دوران : أحدهما أثّر إيجابا بأن فتح المصطلحَ على كثير من الجدل استفاد منه في ترسيخ مفهومه بعد ضبطه، وفي ربطه النظريّ أكثر فأكثر بالنظام الاصطلاحيّ الذي يقع فيه ؛ واستفاد منه أيضا الباحثون عن بعض الأسس النظريّة للاصطلاح عند النّحاة ؛ والدّور الثاني أثّر سلبا في عمل المصطلح بأن جعله غير متمكّن في القائمة الاصطلاحيّة وغير مقيّد بحدّ مضبوط.

وسننظر في هذا البحث في بعض مصطلحات "الكتاب" ذات الصّلة بالإعْراب والتّركيب، هي المسند والمسند إليه والمجاري لنبيّن ما للسّياق الاصطلاحيّ من تأثير سلبي أو إيجابي في الكيفيّات التي عامل بها النّحاة المصطلحَ بما هو متصوَّرٌ وبما هو صناعة.

وبما أنّ السياقَ الاصطلاحيّ هو الإطارُ الذي يراقب فيه بحثنا ما فرّط فيه الكتاب من تعريفات وتوضيحات وما حاول اللاحقون زيادته بالتّأويل والتوسيع والتهذيب، فإنّنا نرى من المفيد أن نفرد له فقرة نتناول فيها بعض المسائل النظريّة التي يطرحها بشكل عامّ في الخطاب الاصطلاحيّ وبشكل مخصوص في الخطاب النحوي العربيّ القديم.

1- في السياق وعلاقته بالخطاب الاصطلاحيّ :

1-1 . السياق بين الخطاب العاديّ والخطاب الاصطلاحيّ :

السياق في معناه اللّسانيّ العامّ يعني ما يحيط من كلام يطولُ أو يقصرُ بعبارة معيّنة في قول معيّن (1). وقد اهتمّ الباحثون من اللسانيين والفلاسفة بما للسياق من قيمة في تحديد العلاقة بين الكلم وما تدلّ عليه وما يمكن أن تتأوّل وفقه (2). وما يتميّز به السياق الاصطلاحي عن غيره من سياقات الخطاب الأخرى عناصر نوجزها في :

أولا : السياق في الكلام العادي غير الاصطلاحيّ مفتوح على التعدّد، حتّى قال "فتقنشتاين" Wittgenstein إنّه لا وجود لمعنى بل لسياقات. لكنّ السياق الاصطلاحيّ في الأصل ينبغي أن يكون مفردا بناء على أنّ كلّ مصطلح ينبغي أن يحيل على متصوّر واحد وأنّ الاشتراك الاصطلاحيّ حالة شاذّة داخل الخطاب الاصطلاحيّ الواحد.

ثانيا : أنّ السياق في الخطاب العامّ ينظر إليه في إطار تعالق مع مفهوم المقام Situation حتى أنه قد يسمّى في بعْضٍ من الكتابات (3) السياق المقاميّ Contexte situationnel/ de situation بل قد يدل مصطلح Contexte نفسه على معنى المقام إلى جانب دلالته على معنى السياق. لكنّ المقام لا قيمة له في الخطاب الاصطلاحيّ بحكم أنّ العلوم في أغلبها مؤسسة تداولها على سياق نظريّ مخصوص وواحد فلا قيمة للتداول الاصطلاحيّ خارج النواميس العلميّة المقيّدة.

---

(1) ينظر Ducrot &Todorov : *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage* , p. 417 .

(2) انظر في تفصيل ذلك مثلا Stalnacker : *Context and Content*.

(3) ينظر مثلا Dubois *et al* : *Dictionnaire de linguistique et des sciences de langage* , p. 116

ثالثا : السياق النصيّ في الكلام العاديّ محدود من جهة الطّول والقصر بمحيط معلوم لا يمكن أن يمتدّ على كامل الرّسالة، بل تكون نهايته بنهاية السياق التركيبي الذي يستعمل فيه. بيد أنّ السياق الاصطلاحيّ متشابك ومتعالق بما يجعله يمتدّ على كامل الخطاب تقريبا. فذكر عبارة لا ينتهي بانتهاء السياق الذي وردت فيه بل تجد لها حضورا في سياقات غيرها من العبارات لشدّة ارتباطها بها في نظام الخطاب. فإذا كان معنى العبارات الاصطلاحيّة لا يتحدّد بتحدّد السياقات كما في العبارات العاديّة فإنّ العبارة الاصطلاحيّة الواحدة لا تتحدّد دلالتها بل يحدّد السياق صلتها بغيرها من العبارات المتعاملة معها في خطاب اصطلاحيّ معيّن. مثال ذلك أنّ حديثنا عن متصوّر الفاعل يظلّ ثابتا في أبواب تخصّص للفعل وللمفعول ولنائب الفاعل وللمرفوعات. لكنّ الذي يتغيّر بتحدّد السياق هو القيمة المتصوّريّة التي تكون للفاعل فهو في علاقته بالمفعول يمثّل قيمة وفي علاقته بالفعل يمثّل قيمة ثانية وبنائب الفاعل ثالثة وبالمرفوعات رابعة وهكذا..

1 – 2 . السياق الاصطلاحيّ بين المعجم والخطاب :

وبناء على الملاحظات السّابقة نعني بالسّياق الاصطلاحيّ في هذا البحث المتنَ الذي يرد فيه المصطلح في أيّ خطاب اصطلاحيّ مختصّ. وارتباط السياق بالخطاب فيه تمييز أوّل بين ضربين من السياقات التي يرد فيها المصطلح :

(1) سياق التعريفات التي توردها المعاجم المختصّة، وهي سياقات مصطنعة لأنّها تعيد تنظيم المادّة ليس وفق ما يقتضيه الفنّ الذي ينخرط فيه المصطلح ويتداول بل كذلك وفق متطلّبات الصناعة المعجميّة وما تقتضيه مداخلها من تبويب وتنتسيق قد يذهبان بكثير من البناء الحقيقي الذي كان عليه السياق الاصطلاحيّ في الخطابات التي نشأ فيها.

(2) سياق أصلي نشأت فيه المصطلحات في خطاباتها وفيه تطوّرت وهذّبت أو شرحت وفصّلت أو خفت ذكرها بالتدريج حتّى لفظتها الخطابات اللاّحقة وباتت في حكم المنسيّ. وإلى هذا الضرب من السياقات الخطابيّة الأصليّة نلتفت في هذا البحث.

إلاّ أنّ حديثنا عن سياق خطابي من هذا النوع ينبغي أن لا يكون حديثا معمّما كأنّه يشمل جميع أصناف السياقات التي تمّ فيها تداول مصطلحات فنّ معيّن، بل ينبغي أن

نميّز داخل هذا الضرب بين أصناف من السياقات تختلف باختلاف أنماط الخطابات الاصطلاحيّة. وللتّبسيط نأخذ مثالنا على ذلك من مصنّفات النحو العربيّ قديما.

1 – 3 . السياقات في الخطاب الاصطلاحيّ النحوي العربيّ :

إنّ السياقات التي يرد فيها المصطلح النحويّ العربي تختلف باختلاف أنماط الخطابات النحويّة. فكتب العلل النحويّة مثلا تمثّل نمطا من الخطابات التي تفرض تصوّرا مخصوصا للسياقات يختلف عن الكتب التي تعرض نظريّات النحو بمراعاة أقسام الكلام، وتختلف عن كتب أخرى تعرف في التراث بكتب المسائل. ففي علل النحو يكون السياق محكوما بما يمكن تسميته بالاستراتيجيّات الكبرى لتوظيف العلّة. وبناء السياق يتابع في عمومه خطّة حجاجيّة ترتبط فيها العلّة بالفكرة أو الأفكار التي ولّدتها سواء أكانت هذه الفكرة قاعدة لغويّة، أم ركنا من الأصول النحويّة، أم رأيا خلافيّا، أم غير ذلك.

فالسياق لا تتحكّم فيه المادّة النحويّة إلاّ في الجوانب، بل تتحكّم فيه آليّات العلل والجدل ؛ فهي القوالب الكبرى التي تصبّ فيها النظريّات النحويّة التي تلبس في هذه السياقات لُبُسَ الأفكار القابلة للجدل في الغالب. أمّا السياق في الخطاب المسيّر بتقسيم الكلام فإنّه سياق محكوم في عمومه بآليّات الجمع والتقسيم، فينطلق من رأس القسم إلى فروعه جيئة وذهابا حتّى تتمّ تفصيلات الأقسام الثلاثة وما يتطلّبه كلّ قسم من تأصيل نظريّ ومن ذكر للقواعد وغيرها من العمليّات النظريّة والعلل. وفي هذا النمط من الخطابات يبدو المصطلح منخرطا في سياق ذي بنية ثنائيّة هرميّة رأسها اسميّ وجسمها محوريّ نعني بالرأس الاسميّ أنّ الاسم الاصطلاحيّ يكون – بما هو قسم أو فرع – الموجّه للسياق وللقضايا التي تطرح فيه، وهي التي تمثّل الجسم المحوريّ Thématique أو الموضوعيّ في بنية هذا الضرب من الخطابات. ويختلف سياق نحو المسائل عن سياق نحو الأقسام هذا في أنّ البنية فيه تركّز على المواضيع، فهي التي توجّه السياق تجددا أو استرسالا، ترابطا وانقطاعا. وهي من هذه الجهة تشبه نحو العلل لكنّها تختلف عنه في أنّ العلّة ليست مقصدا لذاتها بل المقصد هو قضيّة "مشكلة" تثار على هامش تناول قضيّة أساسيّة. وهكذا فإنّ نوعيّة الخطاب النحوي من جهة كيفيّات تبويب مسائله واختيار مواضيعه تتدخّل في تنويع

السياق. كما تتدخّل في تنويعه اعتبارات خطابيّة لا تقلّ أهميّة عن الأولى، وهي اعتبارات لها صلة بشكل الخطاب هل هو مختصر أم هو شرح مطوّل وهل هو نثر أم هو شعر... ففي المختصرات يكون السياق مائلا إلى الاقتصار على ما يعدّه المختصِر أساسيّا، وفي الشروح تتسع السياقات وترحُب لما كانت تضيق عنه متون الأولى. وفي الشعر قد تتدخل قيود النظم في ضبط بعض السياقات وتحديدها فيكون للقيد الشكلي تسلّط على الجانب السياقي، وهو ما لا يكون في النصوص العربيّة المنثورة (4). وأخيرا فإنّ ما يتدخلّ في نوعيّة السياق ليست المعطيات المرتبطة بالخطاب فحسب بل تتدخّل فيه أيضا معطيات أخرى تتصل بالنحويّ نفسه وبثقافته. ولقد بدا لنا أثر اتساع هذه الثقافة التي لهذا النحويّ أو ذاك ولغله من أفنان هذا الفنّ المجاور أو ذاك، وكذلك قدرته على الجدل والتخريج في تشكيل سياقات مخصوصة خدمت المصطلح النّحوي من جهة مراجعته أو تطويره أو توضيحه.

ويعتبر التوضيح- وهو مشغلنا الأساسيّ في هذا البحث- جهدا من الجهود المهمّة التي بذلت في الخطابات النحويّة اللاحقة على سيبويه (ت. 180 هـ) والأسباب التي تعود إلى ترسيخ هذا المشغل الثابت في مختلف تواريخ التصنيف في النّحو يمكن حصرها في جملة من العوامل كان "الكتاب" بما هو أوّل خطاب نحويّ يصلنا كاملا مسؤولا عنها :

- العامل الأوّل يتمثّل في أنّ كثيرا من السياقات الاصطلاحيّة في الكتاب كانت تزرع اللبس وتنبت الغموض فيما يخصّ طائفة من الاصطلاحات الأساسيّة في النظريّة النحويّة كمصطلحي الإسناد والإجراء. والذي زاد من غموضها غياب تعريفات صريحة أو دقيقة لتلك الاصطلاحات بل إنّ ما ذكر في الكتاب كان من الممكن أن يحمل على هذا الرّأي أو على مخالفه.

- على الرّغم من أنّ "الكتاب" كان على هيأة من التمام النظريّ متقدّمة، وأنّ اصطلاحاته كانت على شكل من النّضج والاستقرار، فإنّ ذلك لم يمنع من أن يقع الخطاب النحوي في أقسام منه في الغموض وعسر التناول ممّا أثّر في بقاء ضرب من مصطلحاته في

(4) نحن لا نعني هنا بالضرورة كثافة النصوص فكلامنا منطبق حتى على ما يسمّى بـ" الألفيّات" في النحو.

منطقة تلفّها سحابة كثيفة من الإبهام والغموض لم تنقشع إلاّ بعد دخول الخطابات اللاحقة في ضرب من التقريب والتأويل والافتراض ساهمت في إرساء المفاهيم على حدود معلومة.

ونحن نعود في هذا البحث إلى أشهر تلك السياقات لنبيّن الكيفيّة التي سمحت للغموض بأن يحاصرها ولنتبيّن كيف ساهمت جهود اللاّحقين في نزعه دون أن نغفل – ونحن نعالج بعض العيّنات من الاصطلاحات– الخوض في الأسباب الخاصّة أو العامّة لظاهرة الغموض السياقيّ. ويبقى الهدف الأكبر من هذا البحث هو الكشف عن الدور الذي يكون للسياقات الاصطلاحيّة من دور في ضبط المتصوّرات وتحديد المصطلحات تحديدا غير صريح ولكنّه ضروريّ في الكشف عن سماته العامّة أو خصائصه التي تفصله من غيره من المتصوّرات.

2 – السياق الاصطلاحيّ والتأويل من خلال مصطلح الإسناد :

2 – 1 . في معنى التأويل الاصطلاحيّ :

يبدو مصطلح التأويل أعلق بالخطابات الأدبيّة أو ما حمل عليها، وهو يعني فيها جميع العمليّات التي يقصد منها فهم كلام سابق فيه ضرب من اللبس أو الغموض أو الإيماء أو الإشارة، فتدخل في بابه عمليّات الشرح والتحليل والتعليق وما تقتضيه من استدلال وبرهنة وغيرها من الإجراءات الموظّفة في الكشف والتبيين. بيد أنّ الخطاب العلميّ وما يتطلّبه من وضوح وصرامة يقتضي أن لا توجد فيه عمليّات تأويل، بل جل العمليّات المسلّطة عليه تكون داخلة في التفسير والشرح من غير زيادة على الخطاب ولا تعليق يحرّفه عن مقاصده ؛ وفي هذا النسق سار عمل كثير من النّحاة العرب الشرّاح. لكنّ هؤلاء النّحاة كانوا يعدلون في كثير من الأحيان من الشرح إلى تأوّل الخطاب المشروح خصوصا إذا كان فيه شيء من الغموض أو من تعدّد القراءات الممكنة للمصطلح ممّا تسمح به أحوال النظريّة النحويّة. بهذا الشكل يحدث انفتاح للخطاب الاصطلاحيّ على حدود جديدة غير التي رسمها الخطاب الأوّل. وبهذا الانفتاح تجدّد الخطاب النحويّ العربيّ في أكثر من جانب كما سنرى لاحقا بالاعتماد على تأويل السيرافي لمصطلحي المسند والمسند إليه أثناء شرحه لقطع من الكتاب حواهما.

2 – 2 . مصطلح الإسناد في الكتاب :

2 – 2 – 1 . خصوصيّات السّياق في الكتاب :

بالرجوع إلى السياق الذي ورد فيه مصطلح الإسناد في الكتاب نرى أنّ هناك عناصر ساهمت في غموضه، وهي كالتالي :

(1) **عموم التعريف وشموله حقائق أخرى** : يقول صاحب الكتاب : "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك:(عبدُ اللهِ أخوكَ) و(هذا أخوك). ومثل ذلك : (يذهبُ عبدُ الله) فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء" (5). قد جمع هذا السياق بين عناصر يمكن اعتبارها موظّفة في تعريف المتصوّرات النحويّة وهي : الخصائص والمثال والتعميم. ولا يهمّنا من هذه العناصر الثلاثة إلاّ الخصائص لأنّها الأقرب إلى تحديد جوهر المتصوّرات. فالخصائص تمثلت في قوله "وهو ما لا يغنى ...بدّا"، وفيها ذكر لسمات حقيقيّة للمكوّنين الإسناديين لكنّها غير محدّدة لهما. الخصيصة الأولى هي الافتقار والتلازم المفهوم من عدم استغناء جزء المركّب عن جزئه. وتلك هي حالة جميع المركّبات متى تركّبت وليس شأنا خاصّا للمركّب الذي سيعرف لا حقا بالمركّب الإسنادي، رغم أنّ سيبويه نظر إلى الاستغناء بمعنى افتقار أحد عنصري المركّب إلى الآخر قبل الدخول في تعلّق ثنائيّ وهذا على النقيض من بعض المركّبات الأخرى التي تكون فيها حاجة أحدهما إلى الآخر ضروريّة لقيامه ولا تكون كذلك بالنسبة إلى الطرف الآخر وهذا ما نجده مثلا في المركّبات البيانيّة (نعتي ؛ بدليّ ؛ عطفي..).

فالافتقار في المركّبات على ضربين: افتقار ثنائيّ وافتقار إفراديّ، والثنائيّ يكون في حاجة جزء المركّب إلى جزئه حاجة تلازميّة لكي يتمّ الكلام. وهذا ما يمثّله أحسن تمثيل المركّب الإسناديّ. أمّا الافتقار الإفرادي فيخصّ ضروبا من المركّبات يمكن لأحد جزئيها أن يستقلّ عمّا تركّب إليه (وهذا شأن المتبوعات مثلا) ولا يمكن لجزء المركّب الثاني أن

---

(5) سيبويه : الكتاب، 23/1 .

يوجد مستقلاً عن جزئه الأوّل، فالحاجة إلى التلازم تكون مفردة ومن جانب واحد (وهذا حال التّوابع مثلا).

أمّا الخصيصة الثانية التي في قوله: (لا يجد المتكلّم منه بدّا)، **فعلى الرغم من صدقها** من جهة الإشارة إلى ضرورة الإسناد لقيام الكلام فإنّ عبارات سيبويه لم تكن على هذه الدرجة في الصراحة للتعبير عن حتميّة وجود الإسناد لإنشاء فعل الكلام. لكنّ الحتميّة الإسناديّة صيغت بشكل تضيع فيه حقيقتها وتتداخل مع حقائق أخرى لا يجد لها المتكلّم بدّا عند الكلام كالإعراب الذي تبدو سمة الحتميّة به أعلق.

(2) **كثرة الثنائيّات الموازية للزوج الاصطلاحيّ : في السياق السابق من الكتاب**

سارت أزواج اصطلاحيّة إضافيّة مع الزوج الأصليّ بشكل لم تستفد منه في التوضيح بل زادت في غموضه ؛ وهذه الأزواج هي : الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه ؛ الاسم الأوّل والاسم الآخر ؛ المبتدأ والابتداء. ونحن نجد في السياق اللاحق والمتمم لهذا النصّ أزواجا أخرى كالابتداء وما يكون في منزلة الابتداء، وهو ما يظهر في قول صاحب الكتاب في سياق لاحق : "وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك : (كان عبدُ الله منطلقا) و(ليْتَ عبدَالله مُنطلقٌ) لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدإ إلى ما بعده" (6). من الأزواج الاصطلاحيّة الموازية ما استعمل في الكتاب مرادفا قارا للمصطلحين ونعني عبارتي المبتدأ والمبنيّ عليه، واستقّرت الموازاة متعادلة بأن يرادف لفظ المسند لفظ المبتدإ ولفظُ المسند إليه لفظ المبنيّ عليه، رغم أنّ توضيح الموازاة بين المسند من ناحية والمبتدإ أو الأوّل وبين المسند إليه من ناحية ثانية والمبنيّ عليه والآخر لم يكن صريحا في هذا السياق بل في مقطع آخر من الكتاب هو التالي : "...ولم يكن ليكون هذا كلاما حتّى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله. فالمبتدأ مسند والمبنيّ عليه مسند إليه" (7). فاتّضح بذلك الترادف الاصطلاحيّ المذكور. بيد أنّ النّحاة لم يؤيّدوه لأسباب متعددة نراها لاحقا بل استقرّ الأمر في النظريّة النحويّة على أن يكون المسندُ إليه المبتدأ والمسندُ الخبرَ. بيد أنّه من المفيد التّوقّف قبل ذلك عند تفصيل

---

(6) المرجع نفسه.
(7) المرجع نفسه، 87/2 .

التصوّر الذي قاد سيبويه إلى المرادفة بين المبتدإ والمسند والخبر والمسند إليه : أي إلى تقديم جملة من الافتراضات على الأسباب التي قادت سيبويه إلى الموازنة الاصطلاحيّة التي لم يقبلها اللاّحقون.

2 – 2 – 2 . افتراضات حول أسباب فهم سيبويه لحقيقة المسند والمسند إليه :

سنقدّم في هذه الفقرة ما نعتبره افتراضات للأسباب التي جعلت سيبويه يفهم مصطلحي المسند والمسند إليه بالشكل الذي عرضه في الكتاب والذي لم يقنع لاحقيه. ونحن نكتفي بافتراضين أحدهما نستقيه من نصّ سيبويه والثاني من خارجه. وسنسمّي الافتراض الأوّل الافتراض الصناعيّ لتركيزنا فيه على جوانب صناعيّة من المصطلح، بينما نسميّ الافتراض الثاني افتراض العدول لعلّة نراها في حينها.

2 – 2 – 2 – 1 . الافتراض الصّناعيّ :

يدخل في باب هذا الافتراض جملة من العوامل الممتزجة تيسّر استعمال المصطلح في سياقه المخصوص وتسهّل بالتّالي تداوله. من هذه العوامل ما يمسّ الدلالة المعجميّة للمصطلح وهي دلالة ماقبليّة لم يكن من اليسير على النّحويّ المصطلح أن يحيّدها. بل إنّ هذه الدلالة يمكن أن تتسرّب إلى جوهر العمليّة الاصطلاحيّة من خلال فرض ضرب من الإطار التصوّري الافتراضي الذي يفهم فيه المتصوّر النّحويّ. فمفهوم الإسناد لم ينظر إليه سيبويه في سياق استعمال العبارتين استعمالا مجرّدا عن مفهوم البناء. فكان هذا المعنى بمثابة البساط الذي تأسّس عليه معنى التّساند المجرّد. وليسنا نعني معنى البناء الاصطلاحيّ بل معناه العامّ. فحتّى يفهم التّسانُد بالشّكل الذي يطمح المفهوم النّحوي إلى بلورته ينبغي أن يُيَسّر مفهومه المجرّد بافتراض حدوث معناه في سياق مرجعيّ معروف هو البناء. ووفق هذا السياق المرجعيّ المألوف يكون معنى التّساند مفرغا في هيكل دلاليّ آخر هو البناء، وفيه يركّز على طرفين يقتضيهما البناء هما : الطرف المرتكز عليه وهو المبنيّ والطرف الذي يستند عليه وهو المبنيّ عليه. ولمّا كان البناء يقتضي ترتيبا في الوجود : أن يوجد عنصر أوّل يبتدئ به البناء وآخر يلحق به كان المبنيّ هو المبتدأ وبالتالي المسند والمبنيّ عليه العنصر اللاّحق والمسند إليه. وهكذا فإنّ مفهوم الإسناد اقتضى مفهوما يوضّحه من جهة تخصيصه

هو البناء الذي اقتضى بدوره مفهوما يوضّحه من جهة ترتّبه فكان المبتدأ وغير المبتدإ.وهذا الشكل التّصوّري العامّ صبّ في قالب اللّغة فوازت عناصرها المعروفة. إلاّ أنّ الإشكال الذي يطرح عند توزيع الزوجين (مسند/ مسند إليه) و(مبنيّ ومبنيّ عليه) يكمن في الصيغة المعبّر بها عنهما. فصيغة اسم المفعول وما تركّب إليها من حرف جرّ (إليه/عليه) لا تخلو من اللّبس إذا أسندت إلى المتصوّرين. فالمسند بالمعنى الافتقاري والتلازميّ الذي في متصوّر الإسناد هو مسند باعتبار ومسندٌ إليه باعتبار. والمسند إليه هو كذلك باعتبار ومسندٌ باعتبار آخر. ونفس اللّبس قائم إن انتقلنا بالعبارتين نوضّحهما من جهة البناء. فالمبنيّ على الشيء هو كذلك مبنيٌّ الشيء عليه: أي أنّه مبنيّ باعتبار ومبنيّ عليه باعتبار. وهذا الدّوران الذي وقعت فيه العبارتان ما وقعتا فيه إلاّ لأنّهما تعرّفتا الواحدة بالثّانية ؛ فهو زوج اصطلاحيّ لا توضيح له إلاّ بوجود عنصر متصوّريّ جامع بينهما. وكان لا بدّ من متصوّر ثالث هو الإسناد الذي لم يقدّم في الكتاب على أنّه الركن الجامع الذي يتحدّد الركنان المتقابلان بالنّسبة إليه. وحين أتّمت الآثار اللاّحقة هذا الرّكن صارت دلالة كلّ عبارة من الزوج تتحدّد بالنسبة إليه. فالإسناد صار بمعنى الإخبار وبذا كان المسند إليه هو المخبر عنه بقطع النّظر عن الإبتدائيّة وعدمها وكان المسند هو الطرف المخبر به أو الخبر.

بالافتراض الصناعيّ يمكن أن نتبيّن العسر الذي يجابهه جيل الرّوادّ في طرح عبارات للتّداول في سياق اصطلاحيّ مخصوص. فالتجريد المحض قد يوقع في صعوبة إدراك المتصوّر ؛ والتبسيط بالتمثيل والتصوير يمكن أن يوقع في ما تفرضه المقايسة بين المتماثلات من لبس. والمرادفة بين العبارات المحمّلة بمعانيها المعجميّة القديمة يمكن أن تحول دون الوصول إلى حقيقة المتصوّرات. والإخلال بركن من النظام التعالقيّ الاصطلاحيّ (التركيز على تعالق ثنائيّ : المسند والمسند إليه، لا ثلاثي : الإسناد والمسند والمسند إليه) يمكن أن يفتح السياق على الافتراضات التي تأباها الخطابات العلميّة الدّقيقة.

2 – 2 – 2 – 2 . افتراض العدول :

سنفترض في هذا الباب أنّ الانفتاح السياقي في عبارتي المسند والمسند إليه لم يكن بسبب العسر في ولادة خطاب اصطلاحيّ جديد. بل سنفترض وعلى العكس من ذلك أنّ

صاحب الكتاب كان ينقل في أثره مصطلحين معروفين لدي معاصريه من النّحاة من أمثال أستاذه الخليل بن أحمد وأنّه عدل بالعبارتين عن معناهما المألوف عدولا مقصودا أو غير مقصود. ولن نبني افتراضنا هذا على وهم بل على معطى نصيّ هو التالي: جاء في لسان العرب : "قال الخليل : الكلام سندٌ و مسندٌ فالسندُ كقولك : (عبدُ اللهِ رجُلٌ صالحٌ)، فـــ(عبدُ اللهِ) سند و (رجلٌ صالحٌ) مسندٌ إليه (كذا)" (8). فالزوج الاصلاحيّ كان "سند" للمبتدإ و"مسند" أو "مسند إليه" للخبر. وهذا الزوج هو من جهة الصياغة الاصلاحيّة أوضح من الزوج الذي قدّمه سيبويه في الكتاب لأنّ معنى البناء الإسنادي الذي يقتضي أن يكون المبتدأ هو العنصر الأوّل الذي يبنى عليه ما بعده أوضح في عبارة السند.كما أنّ الموازنة الاصطلاحيّة بين صيغة مصدر (سند) واسم المفعول (مسند) كانت مفيدة في تجنيب اللبس الذي أوقع فيه بناء الزّوج الاصطلاحيّ على صيغة اسم المفعول. غير أنّه إذا ما تجاوزنا هذه الخلافات اللفظية التي لها آثارها في المتصوّر، فإنه من الممكن القول إنّ ما يقتضيه هذا الزوج الاصطلاحيّ المنسوب إلى الخليل يختلف عمّا يقتضيه زوج سيبويه وإن كان تعيينهما للحقائق واحدا.

– أوّل الاختلافات أنّ التقابل بين السند والمسند [إليه] لا يقتضي معنى الافتقار أو التلازم كما عبّر عنه سيبويه بل ينظر إلى عناصر "النّواة الإسناديّة" نظرة تأصيل وتفريع تنسجم مع تلقيب الطرف الأساسي الذي يبنى عليه الكلام بالمبتدإ. وهو تأصيل من جهة الأسبقيّة في الوجود المنطقي أو في الوجود اللغويّ.

– ثاني الاختلافات أنّ السند ليس مرتّبا على ما يكون في أوّل الكلام كما في اعتبار سيبويه المبتدأ والفعل، بل السند يكون الطرف الأسبق من جهة ابتناء عملية الكلام عليه. وهذا يقتضي أن يكون الفاعل هو السند والفعل هو المسند. ونحن وإن كنّا نفتقد حجّة نصّيّة على حمل الفاعل على المبتدإ في معنى السند فإنّ لنا في العبارة نفسها ما نناضل به عن هذا الرأي. فالسند له معنى **الأساس** الذي عليه الارتكاز في العمليّة الاسناديّة ولا يمكن أن يكون الفعل هذا الأساس متى قلّبنا الجملة التي قدّمها الخليل على الوجه الفعلي

---

(8) ابن منظور : لسان العرب،223/3 (مادة : س ن د) .

كأن تقول : (صلُح عبد الله) أو (صلح الرجل عبد الله) أو (صلح عبدُالله رجلا). ومهما يكن من أمر هذين الوجهين الخلافيّين فإنّ هذا الافتراض يكرّس فكرة أنّ سيبويه متصرّف في سياق سابق تماما كما تصرّف في سياقه لاحقوه. وبقطع النّظر عن النّتائج التي آل إليها هذا التّصرف أهو رجوع إلى الأصل الاصطلاحيّ الأوّل أم تجديد فإنّ تلك الجهود مثّلت سعيا إلى البحث عن العبارة الملائمة لتصوّرها.

2 – 3 . مصطلح الإسناد في سياقات ما بعد الكتاب :

2 – 3 – 1 . تجدّد الاعتبار الاصطلاحي المؤسس للمفهوم :

حين شرح السيرافي (ت. 318 هـ) باب المسند والمسند إليه المذكور في الكتاب لم يشرح اللفظين كما اقتضاهما السياق في الكتاب أو كما أقرّهما صاحبهما على المعنى المذكور، بل تجاوز السياق المقرر إلى البحث في ما يمكن أن يحتمله المصطلحان من المعاني، ويعيد ترسيخه لا على السياق المقرر في الكتاب بل على سياقات أخرى متعددة يختلف بعضها عن بعض، ليس من جهة الإمكان والاستحالة بل من جهة قوّة الإمكان. يقول السيرافي : "أمّا قوله (صاحب الكتاب) : المسند والمسند إليه ففيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها : أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدَّث عنه، وذلك على وجهين فاعل وفعل كقولك : (قام زيدٌ) و(ينطلق عمروٌ)، واسم وخبر كقولك : (زيدٌ قائمٌ) و(إنّ عَمْرًا مُنطلِقٌ)... فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه" (9).

لم يُقم السيرافي شرحه على ما يقتضيه سياق خطاب سيبويه بل على ما يقتضيه معنى المصطلح بعد تقليبه على وجوهه الممكنة، وهي عنده أربعة، ذكر في أوّلها المعنى الذي استقرّ تداوله وليس المعنى الذي أُريد له أوّل مرّة ؛ ومثلما ترى فإنّ سياق الشرح عالق بسياق الخطاب المشروح ولكنّه منفصل عنه في نفس الوقت. فهو متعلّق به من جهة المدخل الاصطلاحيّ ومنفصم عنه من جهة المرجع الذي يقيم عليه افتراضاته التصوّريّة الجديدة والأسباب الداعية إلى تلك الافتراضات والتأويلات. فالمرجع الذي يتأسس عليه السياق

---

(9) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 59/2 .

الاصطلاحي الجديد هو مرجع متجاوز جهد النحويّ الفرد – وهو سيبويه – إلى ما استقرّ عليه الرأي بعده، فينفتح المرجع بالتالي على النظريّة النحويّة عموما وعلى مراجعاتها إن تمّت، أو على أصول تلك النظريّة إن لم تحدث مراجعة. والأسباب الدّاعية إلى تلك التأويلات تكمن في البحث عن الملاءمة الحقيقيّة بين الاسم والمتصوّر الذي يعيّنه. ويبدو السيرافي لم يجده التلاؤم في معنى الأوّليّة أو الابتداء وما تلاه كما هو الحال في نظريّة سيبويه، بل في اعتبار الحديث والمحدّث عنه من رابط شكليّ يقام على أساس موقعيّ في نظام الجملة المجرّدة إلى رابط دلالي مؤسس على مفهوم الإخبار أو الحديث. إنّ المهمّ في هذه المراجعة أنّ الشارح بيّن من خلال عرضه للإمكانات الأربعة التي يقتضيها الزوج الاصطلاحيّ أنّ الاعتبارات التي يقوم عليها متعدّدة وليست مفردة كما يفهم طوعا أو قسرا من السياق الذي تضمّن المصطلحين في الكتاب. وفيما يلي عرض للاعتبارات وما تنتجه من مفاهيم عرضها الشارح :

(1) الاعتبار الشكليّ : إقامة المفهومين على مراعاة الأوّليّة وهذا ينتج تصوّرين للزوج الاصطلاحيّ :

أ – الأوّل هو المسند والثاني هو المسند إليه : "أن يكون المسند هو الثاني في الترتيب على كلّ حال والمسند إليه هو الأوّل فإن كان فعلا وفاعلا فالمسند هو الفاعل والمسند إليه هو الفعل وإن كان مبتدأ وخبرا فالمسند هو الخبر والمسند إليه هو المبتدأ" ([10]).

ب– الأوّل هو المسند إليه والثاني هو المسند مطلقا : " وهو أن يكون المسند هو الأوّل على كلّ حال والمسند إليه الثاني على كلّ حال" ([11]).

(2) اعتبار معنى التساند المعجميّ وما يقتضيه في منطق الأشياء من تلازم بقطع النظر عن الرتبة فإن استوجبها لتحديد الوظيفة كما هو الحال في الجملة لا يمنع من أن يكون الطرف الأوّل المسند ويكون الطرف الثاني المسند إليه. يقول السيرافي : "... أن يكون التقدير فيه هذا باب المسند إلى الشيء والمسند ذلك الشيء إليه... وذلك هو الاسم

---

(10) المرجع نفسه، 60/2 .
(11) المرجع نفسه، 61/2 .

والخبر، والفعل والفاعل، وكلّ واحد منهما محتاج إلى صاحبه وكلّ واحد منهما مسند إلى صاحبه" ([12]) .

وبذا يكون اعتبار معنى الحديث أو الإخبار الذي تأسس عليه الفهم الأوّل للإسناد تغليبا لاعتبار اصطلاحيّ على آخر. وهو اختيار أيّدته طائفة غالبة من النحاة العرب اللاّحقين استعملت إحدى العبارتين في تعريف الثانية. يقول الجرجاني (ت.471 هـــ) : "لو قلت (خرج قام) أو (قتل ضرب) لم يكن كلاما لأجل أنّ الفعل خبر وإذا جعلت الخبر مسندا إلى الخبر كنت تاركا الصّواب لأنّ الخبر من حقّه أن يسند إلى مخبر عنه" ([13]). ويقول الاستراياذي (ت. 688 هـــ) معرّفا الإسناد : "والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المُخبر عنه أهمّ ما يُخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به" ([14]).

2 – 3 – 2 . السياق الاصطلاحيّ والقادح الباعث على التجدد السياقيّ :

إنّ السياق الذي نبت فيه مصطلح الإسناد في الكتاب لم يقم بدور مفرد وهو توفير الشروط الضروريّة لجعل المصطلح متداولا ونعني بتلك الشروط توضيح المفهوم وضبطه وإكسابه المرونة الضروريّة في التداول، بل لعب دورا آخر تمثّل في خلق الحافز لتوليد سياقات جديدة يروج فيها المصطلح المذكور. ويكتسب من ذلك التداول الجديد فرصا لتزع الثوب الذي كسي به أوّل مرّة وإبداله بثوب جديد. وبهذا يمكن القول بوجود نمطين من السياقات : تمثلُ الأول سياقات يغيب منها القادح المثير للتجدّد الاصطلاحيّ وهي التي نجدها مكرّرة أو تكاد بين النحاة السابقين واللاّحقين ؛ وتمثل الثاني سياقات تحمل قوادح التجديد والخلاف كالسياق الذي حوى مصطلحي المسند والمسند إليه في الكتاب. ويمكن أن نبحث من خلال المصطلحين المذكورين في الكتاب عن القادح الذي دفع إلى تطوير المفهوم وبالتالي جعله متداولا في المعنى الذي وضع له في الأصل.

---

(12) المرجع نفسه، 60/2 .
(13) الجرجاني : المقتصد، 69/1 .
(14) الاستراباذي : شرح الكافية، 31/1 .

(1) **الغموض** : ذكرنا في الفقرة السّابقة الغموض الذي اكتنف السياق في الكتاب حول الهويّة الحقيقية للمسند والمسند إليه، بيد أنّ الغموض لا يكفي ليكون وحده سببا في توليد سياقات جديدة كفيلة بإنتاج جديد للمتصوّر. فيمكن أن يعالج الغموض بتوضيح وشرح وتدقيق أي بمعالجة تخصّ الجهاز التعبيري والبيداغوجي للنصّ الأصلي دون أن تمسّ الجهاز النظري والاصطلاحيّ. وهذا الشأن يمكن أن نلاحظه في طريقة تعبير السيرافي عن المفهوم الذي عرضه سيبويه للتعريف وطريقة سيبويه ذاتها لنرى أنّ السياق في (شرح الكتاب) مال إلى التصريح في ربط المسند والمسند إليه بأحد طرفي العمدة في الجملة الاسميّة والفعليّة، في حين لم يحدث تصريح بشكل كاف في الكتاب. فهذا الفرق وغيره يدخل في الآليّات التعبيريّة والمنهجيّة التي لا نقصدها ههنا.

(2) **الطاقة المتصوريّة التي للمصطلح** : إنّ الإمكانات الأربعة التي ذكرها السيرافي لمصطلحي المسند والمسند إليه هي طاقة متصوّريّة كامنة في هذين المفهومين لم يستخدم منها سيبويه غير إمكان ولم يروّج لاحقوه إلاّ لإمكان آخر. وليس لكلّ اصطلاح هذه القوّة التصوّريّة الكامنة بل تكون بحسب ما تسمح به أحوال النظريّة النحويّة بصفة عامّة والمجال التداولي الذي تسمح له به. فإذا كان الأصل يقتضي أن لا يكون لكلّ اسم اصطلاحيٍّ إلاّ استعمالٌ واحدٌ وسياقٌ عامٌّ واحدٌ فإنّ النظريّة يمكن أن تستخرج من أيّ مفهوم قابل لتعدّد متصوّري (كالإسناد، في سياق مفهوم الإسناد لا خارجه) مفهومًا وحيدا للتداول. ومن المفروض أن يظلّ مفهومان في تداول مشترك، لكنّ ذلك التداول المشترك إمّا أن يستقرّ ويحمل في العادة على اختلاف مذهبي أو غيره، وفي هذه الحالة لا يعدّ المفهومان مدخلين لمفهوم واحد مثلما يكرّسه التقليد المعجميّ ؛بل يعدّ كلاهما مصطلحا مستقلاّعن الثاني. وإمّا أن يزول فلا يبقى إلاّ أحد التصوّرين كما حدث لمصطلحي الإسناد.

وحين نتحدّث عن طاقة متصوّريّة كالتي رأيناها في عبارتي المسند والمسند إليه فنحن لا نقصرها على المعاني التي ارتبط بها المتصوّران ولا على الاعتبارات الاصطلاحيّة التي تأسسا عليها وإنّما ينبغي أن نفترض كذلك ما يمكن لكلّ طاقة أن تولّده من متصوّرات وما تستوجبه من مقتضيات. فما يقتضيه متصوّر الإسناد بما هو إخبار من نظريّات وما

يستتبعه من إجراءات يختلف عمّا يقتضيه الإسناد بما هو اعتماد وتساندٌ. فمفهوم سيبويه كان سينفتح – لو استمرّ تداوله – على معنى التركيب والعُمْديّة أكثر من أيّ تصوّرات أخرى لأنّه أسّس مفهومه على اعتبار بنائيّ Constructif. ويمكن القول إنّ جملة من المعاني التي ظلّت آثارها في كتب النّحاة مسترسلة كانت ترتبط بهذا التصوّر للإسناد. من ذلك القول بأنّ التركيب هو صورة من الاجتماع الذي فيه من الترابط ما يصل إلى شدّة العقد كما يقول الاستراباذي في حديثه عن موضوع النّحو من أنّه "معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب **العقد والتركيب**" ([15]). فالعقد الذي يقتضيه مفهوم التركيب صوّره صاحب الكتاب على شكل تلازمي لا يكون أحد الجزئين فعّالا إلا بوجود الثاني. ومن مفهوم التساند الذي حاولت سياقات الكتاب تكريسه برز مفهوم **العمدة** الذي يعيّن مكوّني الإسناد ويستمدّ لهما من نفس المرجع الاستعاري الذي قدّ منه مفهوما الإسناد وهو مرجع العمارة والبناء ما به يتمّم تصوّر إحداث الإسناد للكلام ودوره الأساسيّ فيه.

وكان من الممكن لو طوّر مفهوم الإسناد بما هو شكل من التركيب أو العقد الذي يتلازم عنصراه بالشكل المذكور أن نصل إلى دراسات تميّز بين أنواع المركّبات وفق معنى التلازم وشدّته والتمييز مثلا بين تلازم افتقاريّ كالذي بين المسند والمسند إليه وبين ضروب من المركّبات المبنيّة وتلازم غير افتقاريّ كالذي في بقيّة المركّبات. وبذا تتّجه دراسة المركّبات وجهة تبحث في العلاقة بين التلازم التركيبي ودرجاته وما يقتضيه من التلازم الدلالي. وقد لا يكون من الضروريّ في هذا السياق من التفكير أن نصل إلى فكرة التفاضل بين المسند إليه والمسند كالذي تكرّس لاحقا من تعديل المتصوّر فأفضى إلى تفضيل المسند إليه. ذلك لأنّ التلازم لا يفضي إلى المفاضلة بين المتلازمين خصوصا إذا كان الواحد منهما محتكمًا في وجوده إلى الثاني. لكنّ انفتاح مفهوم الإسناد على الإخبار جعله يتّجه نحو مسار آخر ركّز فيه على اهتمامات أخرى هي : اعتبار الأساس في الكلام إخبارا، واعتبار الإسناد رابطا ؛ والمفاضلة بين طرفي الإسناد للإقرار بأفضليّة الركن المسند إليه وجعل الإسناد إليه خصيصة من خصائص الاسميّة. وقد نرى من المفيد التوقف على اعتبار النحاة

---

(15) المرجع نفسه، 31/1 .

الإسناد رابطة بما هي نتيجة متصلة في عمقها بسبب من الأسباب العامّة في تطوير السياقات أو ما اعتبرناه قوادح تطوّر السياق.

لقد اقتضى ارتباط الإسناد بالإخبار أن ينظر إلى الإسناد على أنّه "رابط". فقال الاستراباذي شارحا قول ابن الحاجب من أنّ الإسناد لا يكون إلا في اسمين أو في اسم وفعل بالإسناد : "فظهر بهذا أنّ معنى قوله ولا يتأتّى أي لا يتيسّر الإسناد إلاّ في اسمين أو فعل واسم والباء في قوله "بالإسناد" للاستعانة أي تركّب من كلمتين بهذا الرابط أو بمعنى مع هذا الرابط" ([16]). والرابط المقصود ليس كالروابط اللفظيّة التي منها الحروف وبعض الأسماء (الموصولات) بل هو رابط بالعلاقة أو بالأثر ويعني ذلك أنّ الإسناد الذي يحدث بالعقد والتركيب بين الكلمتين لا يحصل منه الإخبار بمجرّد دخول الإعراب المُقتضى عليه بل بعد حصول "رابط منطقيّ" بين مخبر عنه وخبر وليس الرابط هو نفس الدلالة على أحد الطرفين أو على الطرفين معا بل هو العلاقة التي تصلح إطارا يفهم فيها الترابط الدلالي بين ذات يخبر عنها وخبر هو الفحوى أو المحمول الدلالي. فليس الرابط في قولنا زيد مريض هو ما يجمع بين حالة هي المرض وذات هي زيد وإلاّ كانت عبارة زيد المريض أو زيد مريضا من الإسناد، وإنّما الرابط هو العلاقة التي لا يقولها الإخبار بل يقتضيها (كما يقتضي الإعراب) وهي الإطار الذهني الذي يسمح بأن يدرك فيه زيد على أنّه منسوب إليه المرض ويدرك فيه المرض على أنّه حالة منسوبة إلى زيد. لذا كان الإسناد ضربا من العلاقة النسبيّة المخصوصة بين ذات وحالتها وليس بين ذاتين كما هو الحال في النسبة الإضافيّة. يقول الصبّان : "نسبة الخبر إلى المبتدإ كـنسبة الفعل إلى الفاعل في أنّ كلاًّ نسبة محكوم به إلى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء" ([17]).

والرابط الذي يستعمل في مفهوم الإسناد ليس بعيدا من جهةاللفظ والتصوّر من ألفاظ المناطقة. فهم يستعملون هذا اللّفظ في معنى الحروف عند النحاة ويصطلحون عليها بالرباطات ([18]) ويستعملونها في سياق القضايا (التسمية المنطقيّة التي توازيها الجمل

---

(16) المرجع نفسه، 34/1.
(17) الصبان : الحاشية، 184/1.
(18) عبد الأمير الأعسم : المصطلح الفلسفي عند العرب، ص 246.

عند النحاة) ويعنون بها ما يوازي عند النحاة العلاقة الإسناديّة ؛ فالرابطة هي : "عبارة عن ما يوجب جعل أحد جزأي الحمليّة موضوعا والآخر محمولا كـــ(هو) و(كان) و(يكون) و(وجد) و(يوجد) ونحو ذلك" ([19])، والقضيّة الحمليّة هي "عبارة عن ما كان حكم النسبة الخبريّة ثابتة بجزأيها وهي غير ثابتة لأحد الجزئين كقولنا الإنسان حيوان والإنسان ليس بفرس" ([20]). ومن خلال هذين الشاهدين المعرّفين لعبارتي "الرابطة" من ناحية و"القضيّة الحمليّة" من ناحية أخرى نلاحظ أنّ العبارة الأولى يقترب مجال استعمالها من مجال استعمال الرابط في سياق خطاب الاستراباذي السابق. فإذا اقترضنا لتعريفه عبارات المناطقة أعلاه قلنا إنّ الرابط في الإسناد هو ما يوجب جعل أحد جزأي الجملة الاسميّة والفعليّة الأساسيين مسندا والثاني مسندا إليه. ونفس المقارنة بين معنى النسبة الذي استخدمه المناطقة في الحديث عن قضاياهم يقرب من معنى النسبة التي استخدمها الصبّان في الحديث عن العلاقة الإسناديّة .فالنسبة الخبريّة هي عند النحاة النسبة الإسناديّة ويمكن أن يصطلح عليها بنفس العبارة باعتبار الترادف الموجود في الآداب النحويّة بين الإخبار والإسناد.

لسنا نرمي من خلال هذا القول إلى أن نستنتج أنّ النّحاة قد تأثروا في هذه المتصوّرات بالمناطقة فأخذوا عنهم عباراتهم فنحن لسنا ممّن يؤمن بإمكان التخليط في العلوم بين فنون متباعدة فلكلّ فنّ وجهة نظره للمسائل التي ربّما اشتركت تسمياتها واقتربت متصوّراتها. إنّما غايتنا من إبراز هذه القرابة بين المفاهيم النحويّة والمنطقيّة أن نبيّن كيف أنّ السياق يمكن أن تتدخّل في تطويره عناصر أجنبيّة أو خارجة عن السياقات النحويّة المخصوصة. لكنّ هذا التّأثير – بقطع النّظر عن كيفيّاته – لا يمكن أن يتمّ من غير أن تسمح له مبادئ النظريّة النحويّة بذلك. وفيما يخصّ المفهومين "النسبة" و"الرابط" فإنّ ما سمح لهما بالتعامل مع العبارات المنطقيّة وخصوصا مع النحاة المتأخرين من ذوي الثقافة المنطقيّة أو الكلاميّة، أنّ مفهوم الرابط على النحو الذي حللناه وعرضنا تصوّر المناطقة له، هو مفهوم يساعد على تفسير خصوصيّة الترابط بين المسند والمسند إليه بأنّه رباط منطقي

---

(19) المرجع نفسه، ص 365 .
(20) المرجع نفسه، ص 364 .

لا حرف له ولا تقدير له، وإنّما هو صلة تخصّ طرفي الإسناد لا طرفًا واحدا منهما. وأمّا النسبة وهو مفهوم متواتر عند المناطقة والمهندسين فإنّه مفيد في إبراز وجه آخر من العلاقة وهي أنّ أحد الطرفين لا يفهم إلاّ في علاقته النسبيّة مع الطرف الثاني. وهكذا فإنّ الاستفادة من المفهومين كانت في حدود تبسيط المتصوّر الأصل الذي هو الإسناد. فهي استفادة في مستوى خارج دائرة المتصوّر لأنّ الفكرة الأصليّة لم تكن معدومة قبل دخول هذين اللفظين، بل زادت السياق وضوحا، ويكون الأمر أكثر وضوحا إذا كان المتلقّي المشروح له المفهوم عارفا بهذه الألفاظ في علومها الأصليّة وبذا يشرح لفظ ينتمي إلى سياق معرفي بآخر ينتمي إلى سياق معرفيّ آخر.

3 – تجدّد الخطاب ومبدأ الملاءمة : مصطلح المجاري في الكتاب :

3 – 1 . في معنى التلاؤم الاصطلاحيّ :

نقصد بالتلاؤم الاصطلاحي في الخطاب النّحوي بحث النّحاة عن المناسبة بين عباراتهم والمتصوّرات التي تعيّنها. ومراجعة كثير من العبارات الاصطلاحيّة بالتهذيب أو بالتغيير كان تحت ضغط هذا المبدإ. ذلك أنّ النّحاة على اعتقاد بأنّ هناك صلة وارتباطا بين الركن الاسميّ والركن المتصوّريّ وأنّ وسم المتصوّرات ينبغي أن يكون بما يشاكلها من المسمّيات وما يشتقّ من صلب متصوّراتها ([21]). و لم يكن النحاة يتورّعون عن فتح أبواب النقاش على المناسبة بين الاسم ومتصوّره أو حول اقتضاء المتصوّر لاسم معيّن أو العكس. و لم يكن الأمر يحمل عندهم على أنّه نقاش لفظيّ لا يهمّ إلاّ الأوضاع الاسميّة ولا يتجاوزها إلى جوهر النظريّة. على العكس من ذلك كانت تلك الملاحظات والاعتراضات تجابه بحجج من جوهر النظريّة النحويّة. ولعلّ تلك المناقشات كانت دليلا لا يستهان به على شدّة الملابسة والامتزاج ما بين قضايا المصطلح وقضايا العلم نفسه. ونحن نقف على بعض من هذا التداخل من خلال مصطلح "المجاري" الذي استعمله سيبويه واثار لدى اللاحقين بعض الجدل.

---

(21) للتوسع ينظر قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب .

3 – 2 . مصطلح المُجرى بين اقتضاء الاسم واقتضاء السياق التصوري :

من المصطلحات التي أثارت في الكتاب تعليق النحاة اللاحقين مصطلح "المُجْرَى"، وهو مصطلح اشتقّت منه عبارة الإجراء المرادفة للإعراب. ورد المصطلح في الباب الثاني من الكتاب وهو "باب مجاري أواخر الكلم في العربيّة"، وفيه قال سيبويه : "وهي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجرّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللّفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف" (22). وليس المشكل في هذا السياق الغموض، فواضح من السياق أنّ المجرى هو الحرف الذي يجري فيه صوت الحركات الدالة على الإعراب من رفع وجرّ ونصب وجزم والدّالة على البناء من ضمّ وخفض وفتح ووقف. وما يزيد د هذا المفهوم وضوحا قولُ صاحب الكتاب في تتمّة كلامه السّابق: "وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب" (23).

فالمجرى هو الحرف الذي يسمّى حرف الإعراب لكنّه سمّي كذلك باعتبار الموضع الذي يلحظ فيه الإجراء ونقيضه الذي هو البناء. لكنّ هذا الفهم لم يستسغه بعض النحاة ووجدوه غير ملائم لحقيقة الإعراب وما يقتضيه معنى الإجراء الاصطلاحي. فهذا المعنى يقتضي أن يكون الجري للحركة التي تدخل وتخرج على حرف الإعراب وليس على الحركة التي بني عليها الحرف بناء لا يزول عنها. ومتى سلّمنا بهذا الاقتضاء فإنّ المسألة سوف تطرح في عدد المجاري فهي مقصورة على الحركات الأربع التي تخصّ الإعراب. هذا الرأي هو تلخيص للاعتراض الذي نقله السيرافي عن المازني(ت. 247 هـ). فقد نقل أنّه "غلّط سيبويه في قوله "على ثمانية مجار" وزعم أنّ المبنيّات حركات أواخرها كحركات

---

(22) سيبويه : الكتاب، 13/1 .
(23) المرجع نفسه، 13/1 .

أوائلها وإنّما الجري لما يكون مرّة في شيء يزول عنه والمبنيّ لا يزول عن بنائه وكان ينبغي أن يقول على أربعة مجار على الرفع والنصب والجرّ والجزم ويدع ما سواهنّ" (24). إنّ الاعتراض الذي قدّمه السيرافي كان محكوما بمراجعة السياق الاصطلاحيّ الذي وردت فيه عبارة "المُجرى"، لا في ضوء ما تقتضيه النظريّة كما هو الحال في العبارة السّابقة بل في ضوء الملاءمة بين ما يقتضيه الاسم بما هو طاقة دلاليّة موجودة سلفا ومملوءة بمعناها المعجميّ وما تقتضيه أحوال المعرب من الكلام والمبنيّ.

3 – 2 – 1 . المصطلح طاقةً دلاليةً موجودةً سلفا(الاقتضاء المعجمي) :

اعتبر المازنيّ أنّ الجري اسم ينبغي أن يسند إلى "ما يكون مرّة في شيء يزول عنه". وهذه الحجّة استمدّها من الدلالة العامّة التي تكون للعبارة سواء أكانت في هذا السياق الاصطلاحيّ أم في غيره. وخلف الحجّة تصوّر للصناعة الاصطلاحيّة تقتضي أن يكون الاسم الذي سيعيّن الحقائق المتصوّريّة غير متنكّر لأصل معناه المعجميّ ويكون الأمر وفق فهمه الذي يقاسمه فيه أغلب النحاة متصلا باستعارة الاسم وتخصيص مدلوله وليس توسيعه بالشكل الذي يصبح فيه الجري مرتبطا بالثابت (المبنيّ) ارتباطه بالمتحوّل (المعرب). ففي المصطلح طاقة دلاليّة موجودة سلفا لا يمكن تجاوزها بهذا الشكل فإن تمّ ذلك حدث عدم تلاؤم بين الاسم ومسمّاه وتشويش من النظريّة الاصطلاحيّة على ما يقتضيه الاسم من دلالة معجميّة.

إنّ إيمان النحاة بأنّ السياق الذي يُتداول فيه الاسم المنقول من المعجم ينبغي أن يرتبط بالسياق العام الذي كان يُتداول فيه في اللّغة هو الذي جعلهم يؤسسون في الخطاب الاصطلاحيّ النحويّ ركنا يسمّونه "اشتقاق" المصطلح، فيه يرجعون العبارات المتداولة في فنّهم إلى أصولها المعجميّة. ويدخل هذا العمل ضمن ما يسمّيه المحدثون من علماء المصطلح بالتحفيز الاصطلاحي motivation terminologique، وهو الذي يندرج فيه قول ابن الخشّاب (ت. 567 هـ) متحدّثا عن أقسام الكلمة الثلاثة : "ولكلّ منها حدٌّ وعلاماتٌ واشتقاقٌ، فالحدّ يحصر ذات المحدود والعلامة تعرّفه **والاشتقاق يكشف عن وضع لفظه**"

---

(24) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 64/1 .

([25]). وما يستوجب ركن الاشتقاق هو إيمان النحاة بأنّ العلاقة بين المصطلح والمتصوّر الذي يعيّنه هي علاقة ارتباطيّة. والمهمّ من كلّ ذلك فيما يتصل بالسياق أنّ السياق المعجميّ الذي نبت فيه المصطلح أوّل مرّة قبل أن ينقل إلى التداول الاصطلاحيّ يظلّ رقيبا على السياق الاصطلاحيّ حتّى إذا ما لوحظ ضربٌ من العدول الانحرافيّ عن الاشتقاق الأوّل نُبّه إليه وعدّ الأمر سوء تدبّر لما تقتضيه صناعة المُصطلح.

ودافع السيرافي عن سيبويه بأن استعمل الحجة الاشتقاقيّة حين اعتبر أن المجاري اسم لم يسقط عنه سيبويه الدلالة القديمة على الجري، فهو قصد على حدّ رأيه أواخر الكلم التي "لا يوقف على حركاتهنّ وإنّما تلزمهنّ الحركات في الدّرج وليس كذا صدور الكلام وأوساطها فجاز أن تصنّف حركات أواخر الكلم من الجري بما لا تصنّف به أوائلها وأوساطها" ([26]) ؛ بيد أنّ هذه الرّؤية للصناعة الاصطلاحيّة رؤية لغويّة بمعنى أنّها لا تستطيع أن تتخلّص وهي في سياق النظريّة العلميّة من عادات لغويّة قديمة قد لا تقتضيها صناعة المصطلح ضرورة. ذلك أنّ الملاءمة بين الأسماء الاصطلاحيّة ومتصوّراتها ليست شرطا ضروريّا لجعل العبارة العلميّة تتمتّع بقدرة على التداول فائقة، فكثيرة هي الأسماء الاصطلاحيّة التي تتداول في الفنون والمعارف ولا يَعرِف أصحابُها أصلَها الاشتقاقيّ. كما أنّه لا يمنع أن تنقل العبارات عن أصولها الدلاليّة نقلة فيها انحراف تامّ عن السياق الذي كانت تُتداول فيه في الكلام. فكلّ اقتراض للاسم من اللغة إلى الاصطلاح لا يستوجب أن يظلّ وفيّا بالجزئيّة أو بالكليّة لما كان له من دلالة. لأنّ الاسم سيوضع وضعا جديدا في النظريّة لا يتطلّبُ ذاكرةً.

3 – 2 – 2 . اقتضاء النظريّة : أيّ مرجع نظريّ نراجع به السياق الاصطلاحيّ ؟

"غلّط" المازنيّ سيبويه في عدد المجاري فرآها أربعة باعتبار أنّ الجري يكون في الإعراب ولا يكون في البناء. فبنى حجّته على ما يقتضيه الإجراء من تغيّر حركات الإعراب اللاحقة بالأسماء وبالافعال . ودافع السيرافي على سيبويه باعتماد حجّة أخرى غير

---

(25) ابن الخشاب : المرتجل، ص 5 .
(26) السيرافي : شرح كتاب سيبويه، 64/1 .

متصوّر الإعراب وما يقتضيه من ملاءمة الاسم لما يقع عليه.فكانت حجّته لفظيّة تنظر إلى المصطلح أكثر من نظرها إلى ملاءمته للمتصوّر. فجمع في تلك الحجّة بين المرادفة بين "المجرى" و"حرف الإعراب" من ناحية وجعل الوسم الذي في اللّفظ من باب تسمية الشيء بما يكون (في حال الإعراب) وبما ينبغي أن يكون (في حال البناء). قال السيرافي : "أواخر الكلم هنّ مواضع التغيُّر، فيجوز إطلاق لفظ المجاري عليهنّ وإن كان بعض حركاتهنّ لازما في حال. ومثل ذلك تسمية سيبويه لأواخر الكلم عامّة "حروف الإعراب". وقد علمت أنّ المبنيّات لا يُعربن وإنّما سمّاهنّ حروف الإعراب لأنّ الإعراب يكون فيهنّ إذا أجريت الكلمة" ([27]). على أنّ الإشكال في ردّ السيرافي ليس في التقيّد بالاعتبار الذي بني عليه النقد وحسب وهو الموازاة بين الاسم وما يقتضيه والنظريّة وما تستوجبه بل في إثبات جدوى اسم المجرى وما اقتضته من قسمة ثُمانيّة قياسا على مصطلح "حروف الإعراب" وهذا ما يلحظ في كلامة السابق وفي غيره ([28]). وممّا ينجرّ عن هذا الضرب من الحجاج أنّ السياقات التصوّريّة تتداخل بدعوى المرادفة بين عبارتين اصطلاحيّتين. ومعلوم أنّ الترادف الاصطلاحيّ مسألة موهومة بناء على.أنّ كلّ عبارة مؤسسة على اعتبار اصطلاحيّ مختلف. فحرف الإعراب تسمية تعيّن الحرف الذي يقع عليه الإعراب بقطع النظر عن وسم الإعراب بسمة إضافيّة كالتي نجدها في اسم المجرى الذي يعيّن الحقيقة السابقة وزيادة سمتين على الأقلّ هما : الحركيّة التي في دخول الإعراب وخروجه وموضع ذاك الدخول والخروج (إذا ما اعتبرنا اللفظ اسم موضع وليس مصدرا ميميّا). والتداخل السياقي الذي يقتضيه هذا الخلط يتمثّل في أنّ مايفترض من حديث عن الإعراب بما هو سيرورة وإجراء وانتقال بين الحركة وأختها وبينها وبين السكون وبما هو واقع في موضع هو المجرى يتداخل مع السياق الذي يقتضيه حرف الإعراب الذي يفترض منه أن يوجّه الخطاب إلى مشاغل أخرى مرتبطة بهذه وهي قسمة الكلمة إلى صدر وحشو لا يخصّ الإعراب وآخر يحمل علامات التركّب والإجراء وهو حرف الإعراب. لقد أخطأ السيرافي المرجع النظري الذي يصلح للدّفاع عن مصطلح سيبويه وهو كامن في المسألة أعلاه في نظريّة الإعراب نفسها

---

(27) المرجع نفسه، 64/1 – 65 .
(28) المرجع نفسه، 65/1 – 67 .

من جهة اتّساعها لتشمل المبنيّات مع المعربات (وهو تصوّر موجود في ثنايا الكتاب) أو عدم شمولها لها(وهذا متصوّر آخر للإعراب يقابل به البناء).

لقد حدث في مناقشة المازني لسيبويه عدول سياقيّ تبعه عدول في إخراج المتصوّر ومن ورائه المصطلح على الصّورة التي ينبغي إخراجه عليها. العدول السياقي حدث من إخراج المازني المسألة من سياق إعرابيّ إلى آخر.من إعراب وسمناه في بحث لنا سابق بالإعراب الأكبر إلى إعراب هو مقابل البناء وسمناه بالإعراب الأصغر (29). الإعراب الأكبر هو الإعراب الذي لا يمكن تصوّر الكلام العربيّ منجزا إلاّ به. فهو المتحكّم في العلاقات العامليّة التي تحدث في بنية الجملة المجرّدة والتي تتحكّم في المحلاّت الإعرابيّة التي يتصوّر النحاة العرب أنّ الكلام واقع فيها. وهذه المحلاّت تختصر في اثنين كبيرين هما محلّ العمدة وعلامته الرفع ومحلّ الفضلة وعلامته النّصب. وفي هذين المحلّين تقع العناصر التي تملؤها من معربات ومبنيّات فإن كانت معربات ظهرت على السطح علاماتها وإن كانت مبنيّات لازمت هيأة واحدة من الحركات. ولا يعني لزومها تعطّل حركيّة الإعراب الأصغر. وبالرّجوع في ضوء هذه المعطيات النظريّة إلى حديث سيبويه عن المجرى نصل إلى الملاحظات التالية المساعدة على فهم أفضل للسياق الاصطلاحي المثير للجدل :

أوّلا : أنّ المجرى هو تسمية مجرّدة وتعيين من البنية العميقة للموضع الذي يحدث فيه التوافق بين مقتضيات العمل الإعرابي في مستوى المحلاّت المجرّدة و ما ينبغي أن يظهر منه على سطح البنية المنجزة.

ثانيا : أنّ تحديد عدد المجاري بثمانية هو اقتضاء من أحوال البنية السطحيّة استوجبه التمييز الإجرائيّ الدقيق بين حركات تظهر على المجاري وتكون للإعراب الأصغر وأخرى تظهر عليها وتكون لغير الإعراب.ولذلك قال سيبويه إنّ هذه الثمانية المجاري راجعة في اللفظ إلى أربعة.مما يعني أنّ المعتبر ليس النطق بالحركات (غرض صوتيّ) وإنّما المعتبر هو الإجراء النظريّ المذكور.

---

(29) ينظر قريرة : المصطلح النحويّ .

ثالثا : إنّ ربط المُجرى بالعامل مقبول ولكنّ ربطه بغير العامل بدا غير مقبول. لأنّ المازنيّ حرّج الرأي على فكرة الإعراب الأصغر. وإخراج الإجراء على بنية الإعراب الأكبر تقتضي أن يكون العامل موجودا سواء أظهر الإعراب على السطح أم لم يظهر وهذا ما قصده سيبويه بقوله : "ما يبنى عليه الحرف بناء لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل" (30). لقد عدل المازنيّ عن المقتضيات النظرية التي طرح فيها سيبويه فكرة المجاري وضيّق منها قبل أن يغلّط سيبويه في العبارة وما يقتضيها. فما وقع هو ضرب من الاتّجاه بالسياق من اتّساع يوفّره الإعراب الأكبر إلى انحصار وتضييق في حدود لا يسمح بها إلاّ متصوّر الإعراب الأصغر. ومع المازنيّ بعض حقّ لأنّ النحاة العرب بمن فيهم سيبويه قد أطالوا في متصوّر الإعراب الأصغر واختزلوا القول في الإعراب الأكبر حتّى يصبح من الممكن الاعتقاد بضبابيّة هذا المفهوم بل وبعدم وجوده أصلا كما هو الحال في ذهن كثير من الباحثين المحدثين الذين دعوا إلى رفض الإعراب بدعوى استقامة الكلام من دونه وهم يعنون الإعراب الذي يقابل البناء.

4 – خاتمة :

أدرنا الكلام في هذا المبحث حول السياق الاصطلاحيّ النحويّ وركّزنا فيه على السياقات المتجددة والتي يصنع تجدّدها ميل النّحاة اللاّحقين لسيبويه إلى شرح ما بدا لهم غامضا من مصطلحات أو تعديلها أو نقدها. وعلى الرّغم من أنّ هذا الشكل من التعامل مع الخطاب الاصطلاحيّ النحويّ كان بنّاء ومجدّدا للنظريّة ورافعا عنها ما رميت به من ثبات وجاهزيّة منذ عصر متقدّم في التنظير النّحويّ هو عصر الكتاب، فإنّ مراجعة السياقات المذكورة من الكتاب كانت وراءها أسباب تشرّع لحدوثها ولم يكن الأمر اعتباطا. وهذه المشرّعات -- وقد سعينا إلى الكشف عن نماذج منها من خلال دراستنا لمصطلحي الإسناد والمجاري — كانت في مجملها مرتبطة بالسياق الذي ولدت فيه فهو يحوي عناصر تكون بمثابة المثيرات التي تجعل النقاش يتجدد حول المصطلح ومتصوّراته فيخلق سياقات أخرى يتجدد فيها تداول العبارات نفسها. ولا تخرج مشرّعات ولود

(30) سيبويه : الكتاب، 13/1 .

خطاب اصطلاحيّ جديد يحاور القديم من اعتبارات تتعلّق بمقتضيات النظريّة وبالبحث عن ملاءمة بينها وبين الأسماء التي تعيّنها. وهكذا أوقفنا هذا البحث على ضرب من النّقاش الاصطلاحيّ بين سيبويه ولاحقيه . نقاش نبّهنا إلى ما يناسب منها أحوال النظريّة النحويّة وما لا يناسبها وإلى ما يسير في حظوظ الصناعة الاصطلاحيّة وما يخرج عليها. وزادنا ذاك النقاش يقينا بأنّ مقتضيات الصناعة الاصطلاحيّة لا تتوافق بالضرورة مع متطلّبات النظريّة المعرفيّة. من ذلك أنّ مسألة السياق التي انخرط فيها بحثنا لا يتوافق فيه التصوّر الصناعيّ الاصطلاحيّ المحض مع التصوّر النحويّ : التصوّر الصناعيّ ينتظر من السياق في الخطاب العلمي أن يحوي جميع العناصر التي تكشف حقيقة متصوّرات العلوم من مفاهيم وأمثلة وتحليل للتعالق بين متصوّرات الفنّ المعنيّ .. ولكنّ الخطاب النحويّ مثلا ينطلق في الغالب من اعتبار المفاهيم واضحة وإنّما المطلوب هو وضعها على محكّ المناظرة والجدل. ولذلك يغلب على السياق في الخطاب النحويّ مجادلة الموهوم لا تحليل المفهوم.

توفيق قريرة

كلية الآداب والفنون والإنسانيات — جامعة منوبة

مصادر البحث ومراجعه

1 – بالعربيّة :

- ابن الخشّاب، أبو محمّد عبد الله : المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972.
- الاستراباذي، رضيّ الدين : شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط. 2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996 ، ج 1.
- الأعسم، عبد الأمير : المصطلح الفلسفي عند العرب : نصوص من التراث الفلسفي في حدود الأشياء ورسومها، دراسة وتحقيق وتعليق، الدار التونسيّة للنشر – المؤسسة الوطنيّة للكتاب، تونس – الجزائر، 1991.
- سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، ط. دار الجيل، بيروت ،1991 ، ج 1 – 2.
- السيرافي، أبو سعيد : شرح كتاب سيبويه، تحقيق عبد التواب وحجازي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1986، ج 1 و2.
- الصبّان، محمد بن علي : حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة مالك، المطبعة الخيريّة القاهرة، 1305 هـ.
- الفارابي، أبو نصر :كتاب الحروف، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970.
- قريرة، توفيق : المصطلح النحويّ وتفكير النحاة العرب،كليّة الآداب منوبة – دار محمد علي الحاميّ، تونس، 2003.

2 – بغير العربيّة :

- Dubois, Jean et al (1994) : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage* , Larousse , Paris.
- Ducrot, Oswald & Tzvetan Todorov (1972) : *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Seuil, Paris.
- Stalnaker, Robert C..(1999) : *Context and Content*, Oxford University Press, Oxford, New York.